مراسلات ابن أبي زيد القيرواني (310-386هـ)

مراسلات ابن أبي زيد القيرواني (310-386هـ)

د. /عبد الرّحمن بن معمّر السّنوسي

أستاذ محاضر ورئيس المجلس العلمي

بكلية العلوم الإسلامية

-جامعة الجزائر 1-

الملخّص:

مراسلات ابن أبي زيد القيرواني هي نصوص نادرة قام النّاسخ بإلحاقها بكتاب «الذبّ عن مذاهب مالك» للمؤلّف، وقد تمّ استخراجها منه، مع ضبطها وتحقيق نصّها وتخريج ما تضمّنته من بعض الإحلات، مع ترجمة الأعلام المذكورين فيها.

الرسالة الأولى هي رسالة الشّيخ محمّد بن أحمد بن مجاهد الطّائيّ البصريّ إلى ابن أبي زيد، ثمّ جواب ابن أبي زيد على رسالته. وأمّا الثّانية فهي رسالة كتبها ابن أبي زيد وصيّةً لأحد طلاّب العلم عزم على الرّحلة في طلب العلم، يوصيه فيها بجملة من الوصايا والنّصائح المعينة على طلب العلم.

وترجع قيمة هذه المراسلات إلى ما فيها من بيانٍ لمناهج التلقّي في ذلك العصر، وإلى تسمية بعض المؤلّفات والأعلام، وإلى ما فيها من وصف لبعض أحوال ذلك العصر؛ ممّا له قيمة تاريخيّة وعلميّة.

Abstract:

This article contains two correspondences that were completed by Imam Ibn Abi Zaid Alkairawani. The first was directed to the well-known Maliky theologian Imam Abu Bakr Ibn Moudjahid. He replied to Imam Ibn Abi Zaid Alkairawani and asked him to give an answer on the issue sources and basic books of the Mazhab Maliki. Then Imam Ibn Abi Zaid replied. These tho messages contains some information about those days and Maliky Mazhab.

The second correspondence was directed by Imam Ibn Abi Zaid to the one student theologian, who intended to go east and learn from Eastern scholars. Imam Ibn Abi Zaid gave him list of advices who to meet, who need to learn, which books he should read.

This correspondences are discovered as a invaluable historical sources and depositary of the information on the history of Islamic law.

بارك الله فيكم ودمتم لنا

مقدّمة:

هذه نصوصٌ نادرةٌ لِعَلَمٍ مُبَارَكٍ من أعلام المالكيّة المتقدّمين؛ ألاَ وهو أبو محمّد عبد الله بن أبي زيد القيروانيّ المولود عام (310هـ - 922م) المتوفى عام (386هـ - 996م)؛ صاحب «الرّسالة» المشهورة في الفقه المالكي -: وهي مراسلتان كتبَ الأولى جواباً لرسالةٍ بعثَ بها إليه إمامُ المالكيّة في العراق ومُقَدَّمُهُمْ؛ أبو عبد الله محمّد ابن مجاهد البصريّ، والثّانيةَ لأحد طلاّب العلم كان قد اقتعدَ العزمَ على الحجّ والرّحلة في طلب العلم؛ يُوصِيهِ فيها بأخلصِ ما يَتَهَدَّلُ من دَوْحَةِ الأُبوّة الدّينيّة من توجيهٍ وحنانٍ ونُصح -: وأَكْرِمْ بالعلماء الرّبّانيّين نَصَحَةً يومَ لا يَعْدَمُ الحُوَارُ من أمّه الظُّأَرا!.

وهاتان الرّسالتان — مضافاً إليهما رسالةُ ابنِ مجاهد- من النّصوص التّراثيّة النّفيسة من حيثُ قيمتُها التّاريخيّةُ والأدبيّةُ والفقهيّة؛ كما تعطي صورةً مُقَارِبَةً عن

ثقافة ذلك العصر؛ ومنهج الدّراسات الفقهيّة فيه، وعن العلاقات التي كانت بين علماء الأمصار آنئِذ.

دعاني إلى إخراجها الرّغبةُ في مُنَاسَمَةِ الأنفاس الصّادقة لأئمّةِ أسلافنا الكبار؛ كي نقفَ على أدب العلم وجلال أخلاقه، ونَسْتَافَ من عبيرِ سيرةِ أهله نَسَائمَ الهَدْيِ وكمالاتِ السّلوك.

ولعلّ نفاسةَ هذه الرّسائلِ وأهمّيّتَهَا؛ هي التي أوحت لناسخِ كتاب «الذَّبِّ عن مذاهب مالك لابن أبي زيد»[1] أن يُلْحِقَهَا بآخر الجزء الثّاني -وقبل الثّالث- منه، وهو أيضاً ما بعثَ القاضيَ عياضاً على أن ينقل مُقْتَطَفَاتٍ من رسالة ابن مجاهدٍ وجواب ابن أبي زيد؛ في ترجمة ابن مجاهد من ترتيب المدارك[2].

ويبدو أنّ تلاميذ الإمامِ ابن أبي زيدٍ -رحمه الله- كان يَتَعَمَّقُهُمْ من جلالةِ الشّيخِ وسلطانه الرّوحيِّ عليهم ما ظهرَ أثره في تسجيلهم ما يصدرُ عنه من القول؛ وإن لم يكن ذلك ممّا يُسَجَّلُ ويُلْحَقُ بالتّصانيفِ في مجرى العادة؛ إذ رغم أنّ هذه الرّسائلَ لا تعدو أن تكون لَحَقاً في ذيلِ «كتاب الذَّبِّ» المذكور؛ إلاّ أنّك تجد في ذيل رسالة الجواب الأولى «خطبةَ نكاحٍ» لابن أبي زيدٍ؛ قد يكون أحدُ تلاميذه دوّنها حين إلقائها، وبعد نصّ الخطبة سجّلَ النّاسخُ جملةً ممّا أورده الشّيخُ في مجالسِ الإقراء؛ أو خصَّ به بعض تلاميذه من حكايات لا يخفى أثرها التّربويّ.

أمّا الخُطبة المذكورة؛ فقد نصَّ النّاسخُ بعد البسملة على أنّها: «خُطبةٌ في نكاحٍ لأبي محمّد بن أبي زيد -أيّده الله-»؛ وهو يفيد أنّها أُلْقِيَتْ في مجلسِ عقدٍ كما تُلَوِّحُ به العبارة؛ لا أنّها خُطبةٌ أُلِّفَتْ كي تُلقى في مجالس عقد الأنكحة كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان-: وهذا نصّها:

إنّ أحقَّ ما قُدِّمَ فَذُكِر، وابْتُدِئ به فأُوثِر؛ قبل كلّ مقال، وبين يدي كلّ أمرٍ ذي بال-: حمدُ الله الذي رَضِيَهُ على نعمه شُكرا، والمتقَرَّب[3] به إليه ذكرا؛ فالحمد لله الذي جلّتْ نعمته، وعظُمَتْ مِنَّتُه، ووَسِعَتْ كلَّ شيء رحمته؛ ذي القدرة والجبروت، والكبرياء والملكوت؛ الحيّ الذي لا يموت؛ جبّارٌ لا يُضَام، ومتكبّرٌ لا يرام، واحدٌ لا عديلَ له، وفردٌ لا نظيرَ له، وظاهرٌ لا تستترٌ قدرته، وباطنٌ لا تخفى حكمته، ذو العرش المجيد، والمِحَالِ الشّديد، والأسماء الحسنى والصّفات العلى؛ وهو القاهرُ فوق عباده وهو الحكيمُ الخبير.

أحمدُهُ معترفاً بفضله، وأفوّضُ إليه راضياً بعدله، وا.../ الله ا . . . . . [4]، وأشهد أن لا إ[له إلاّ الله وحده لا شريكَ له][5]، وأشهد أنّ محمّداً عبده الذي [اجتباه][6]، ورسوله الذي ارتضاه، وأمينه الذي تَنَبَّاه[7] -: فأرسله بشيرا، وإلى العباد نذيرا؛ لينذر من كان حيّاً، ويحيي بالإيمان من كان ميتاً؛ وليهدي به إلى جنّته، ويدعو[8] به إلى هدايته، ويستنقذ به إلى رحمته؛ فقام صادعاً بأمره، ناطقاً بحجّته، داعياً بحكمته، باذلاً فيه ذات مهجته، حتى ظهر دينُ الله، وغلب حزب الله، وتمّت كلمة ربّك صدقاً وعدلاً ولو كره المشركون.

ق/3- أ

صلّى الله عليه أفضل صلاةٍ رضيها؛ وزاده من بركاته وتحيّاته، وعلى آله وسلّم.

والحمدُ لله الذي أنعم على عباده بالنّكاح؛ الذي جعله سبباً للتّناسل والتّواصل والمودّة والسّكن والرّحمة؛ وأنزل -بما أنعم منه- في كتابه الحكيم آياتٍ محكماتٍ أباح النّكاحَ بها وسَنَّهُ، وزجرَ عن السِّفَاحِ وذمّه؛ فقال كذا وكذا.. [9]؛ فَرَغِبَ المؤمنون فيما رغّبهم فيه، وتمتّعوا بما أنعم عليهم منه، واستغنوا بما أحلّ لهم عمّا حرّم عليهم؛ وهو المشكورُ على نعمته؛ المستعان على طاعته؛ (وإنّه يشهد)[10].

أمّا الأسمعة التي ألحقها النّاسخُ بذيلِ هذه الخطبة الآنفة؛ فهذا نصّها:

قال أبو محمّد بن أبي زيد: ذُكر أنّ يحيى بن يحيى كان جالساً عند مالك؛ فسألَ عن مسألةٍ فأسرعَ يحيى بالجواب؛ فقال مالك: أمن المروءة وممّا يتزيّن به الحليم-: أنْ إذا سُئلَ عن شيءٍ أسرعَ الجوابَ فيه؟! لقد سألتُ ربيعةَ عن مسألةٍ فأبطأ عنّي بالجواب؛ ثم أجابني؛ فتعجّبت! فقال لي: ممّا تعجّبتَ يا ابنَ أبي عامر؟ فقلتُ: من حُسْنِ جوابك! فقال: لو تعجّبتَ من إبطائي عنك بالجواب؛ ما عَدَدْتُكَ مالكاً!.

قال أبو محمّد: خرج سفيانُ الثّوريُّ يوماً؛ فأصابَ أصحابه وهو يَتَشَاحّون في الكتب؛ فقال: تعجّلوا نفعَ هذا العلم! فإنّكم لا تدرون هل تبلغون منه ما تأملون أم لا؟!.

قال أبو محمّد: قال مالك: لا خيرَ فيمن لا خيرَ فيه لنفسه؛ وكتبَ أشهبُ إلى رجل كان يقع فيه:- إنّه لولا أنّ ما تفعلُ معصيةٌ؛ لأَمَرْتُكَ بالازدياد منه؛ واعلمْ أنّك إنّما تُهدي إليّ حسناتك المقبولة./ ق/3- ب

أمّا الرّسالة الثّانية؛ فقد كتبها لطالبِ علمٍ لم يُسْعِفْ طولُ البحثِ في معرفة اسمه؛ ويبعدُ في النّظر أن يكون أحدَ التّلميذين اللّذَيْنِ ذكرهما في الرّسالة الأولى؛ وذكرَ أنّهما متوجّهان من مكّةَ إلى العراقِ لِلُقْيَا الشّيخين أبي بكر الأبهريّ وابنِ مجاهد-: ذلك أنّه كان في غنىً عن إرسالِ هذه الرّسالة إلى أحدهما وهما عنده؛ وقد حمَّلَهُمَا أمانةَ إيصالِ إحدى نسختيهما من «تهذيبه للمدوّنة» إلى الشّيخ ابن مجاهد لِيَنْتَسِخَ نسخةً عنها، مع قسمٍ من كتابه «النّوادر»؛ وخَرَجَا من القيروان ووِجْهَتُهُمَا بعد مكّةَ هي العراق؛ أضف إلى ذلك أنّ الشّخصَ الذي أُرسلت إليه الرّسالة الثّانية كان الشّيخُ قد تمنّى عليه أن لا يدخلَ العراق!.

وأقربُ التّقديرات؛ أنّ الرّسالةَ الثّانيةَ كُتِبَتْ قبل الأولى؛ بل قبل تأليفه «كتابَ تهذيبِ المدوّنة»؛ لأنّه كان في وُسعه -وهو الذي تحمّلَ أمانةَ النّصيحةِ لطالبِ علمٍ استرشده- أن ينصحه بمختصره هذا -على الأقلّ في جملة ما نصحه به من التّآليف-؛ بدلَ أن يَدَعَهُ لحيرةِ الاختيار من مصنّفات المتقدّمين-: وقد كان لَجَأَ إلى الشّيخ يستنصحُهُ لِيَدُلَّهُ على أَنْهَجِ الطُّرُقِ وأدناها إلى غايته.

وكان في وُسْعِهِ أيضاً أن يشيرَ عليه -إذا دخلَ العراقَ- أن يَسْلُكَ في تلاميذِ الشّيخِ ابنِ مجاهد أو الأبهريّ؛ بدلَ أن ينصحه بنصيحةٍ عامّةٍ يكتفي فيها بِحَثِّهِ على مخالطةِ صالحي رواة الحديثِ وأهلِ الفقه؛ دون أن يذكرَ له بعضَ هؤلاء «الصّلحاء»؛ الذين نعلم من رسالته الأولى أنّ منهم ابنَ مجاهدٍ والأبهريّ؛ ونستغرب منه -لو كانت

الرّسالة الثّانية قد كُتِبَتْ بعد الأولى- كيف لا يُحَمِّلُهُ إبلاغَ السّلامِ إلى ذَيْنِكَ الشّيخين-: وقد نُسِخَتْ هذه الرّسائلُ -مع كتاب الذّبّ- في حياة المؤلّف الذي لم يَنْسَ النّاسخُ أن يدعوَ له في طُرَّةِ الرّسائلِ وفي أواخرِ كلِّ جزء من «كتاب الذّبّ عن مذاهب مالك» بـ: «أيّده الله» و«وأطال الله بقاءه»؛ بل في حياة الشّيخِ الأبهريِّ الذي توفّاه الله بعد أربعةِ أعوامٍ من نَسْخِ كتاب الذّبّ وهذه الرّسائل.

هذا عن تاريخِ كتابة هذه الرّسالة الثّانية وعمّن أُرسلتْ إليه.

أمّا عن اللّحَقِ الذي ذُيِّلَتْ به هذه الرّسالة؛ فهو قصيدة صدّرها النّاسخ بقوله: «قال أبو محمّد عبد الله بن أبي زيد الفقيه...[11] في طلب العلم»؛ وهي قصيدة لا تخرج عن مستوى شعر الفقهاء في الجملة[12].

وهذا نصّها:-

إنِّي لأَمْنَحُ نُصْحِي ثُمَّ أَبْذَلُهُ ... لِمَنْ بَغَى نَفْعَهُ عَنِّي وَيَقْبَلُهُ

يَا مَنْ يَرُوحُ وَيَغْدُو فِي مَطَالِبِه ... فَمَطْلَبٌ فَائِتٌ وَأَنْتَ نَائِلُهُ

العُمْرُ يَذْهَبُ وَالآمَالُ قَائِمَةٌ ... فَانْظُرْ لِعَزْمِكَ فِيمَا أَنْتَ شَاغِلُهُ

تَسْعَى لأَمْرٍ وَلَمْ تُؤْمَرْ بِمَطْلَبِهِ ... جَهْلاً وَتَتْرُكَ مَفْرُوضاً وَتُهْمِلُهُ

المَالَ يَفْنَى وَلَذَّاتُ النُّفُوسِ مَعاً ... وَالعِلْمُ يُعْقِبُ خَيْراً لاَ نَفَادَ لَهُ

وَالعِلْمُ أَشْرَفُ مَكسُوبٍ فَخَرْتَ بِهِ ... وَالجَهْلُ أَشْأَمُ مَصْحُوبٍ تُوَاصِلُهُ

وَنَالَ ذُو الجَهْلِ مُلْكاً كَانَ ذَا ضَعَةٍ ... وَذُو العُلُومِ مَعَ الإِقْتَارِ يَفْضُلُهُ

فَرُبَّ ذِي هَيْبَةٍ فِي النَّاسِ تَحْقِرُهُ ... إِنْ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ فَيَجْهَلُهُ

وَالعِلْمُ أزْيَنُ ثَوْبٍ أنْتَ لاَبِسُهُ ... وَالعِلْمُ أفْضَلُ مَحْمُولٍ تَحَمَّلَهُ

وَالجَهْلُ يُزْرِي بِذِي لَبٍّ وَذِي حَسَبٍ ... وَالعِلْمُ يَرْفَعُ بَيْتاً لاَ عِمَادَ لَهُ

لاَ تَحْقِرَنّ مِنَ التَّعْلِيمِ مَنْزِلَةً ... وَلاَ تَكُنْ أنِفاً عَمَّنْ تُسَائِلَهُ

يَا طَالِبَ العِلْمِ أبْشِرْ فِي تَعَلّم ... إنْ كُنْتَ للهِ تَبْغِيهِ وَتَأمَلَهُ

وَيَنْفَعُ العِلْمُ مَنْ للهِ يَطْلُبُه ... لَوْ كَانَ يَطْلُبُ حَرْفاً أوْ يُحَاوِلَهُ

وَخَابَ حَظّ الذِي لِلْخَلْقِ يَطْلُبُهُ ... لَوْ كَانَ جَامِعَهُ أوْ كَانَ حَامِلَهُ

وَرُبَّ ذِي طَلَبٍ لِلْعِلْمِ لَيْسَ لَهُ ... وَزْنٌ وَلَوْ كَانَ فِلْساً لَمْ يُعَادِلَهُ

وَنَحْمَدُ اللهَ إقْرَاراً بِنِعْمَتِهِ ... عَنْ كُلِّ نَعْمَائِهِ حَمْداً يَحِقُّ لَهُ

هَذَا يُوَفِّقُهُ عَدْلاً وَيَجْزِلَهُ ... وَذَاكَ يَحْرِمُهُ عَدْلاً وَيَخْذَلَهُ

اِرْغَبْ أخَيَّ إلى ذِي المُلْكِ مُفْتَقِراً ... فَعَلَهُ وَاهِبٌ مَا أنْتَ سَائِلَهُ

النّسخة المعتمدة:

اعتُمد في إخراج هذه الرّسائل على نسخة عتيقة ملحقة بآخر الجزء الثّاني من «كتاب الذّبّ عن مذاهب مالك» لابن أبي زيد؛ محفوظة في مكتبة شستربتي (ChesterBeatty) بإيرلندا، ورقمها: (4475).

كتبها أحد تلاميذ المؤلّف في حياته؛ واسمه: محمّد بن عبد الله بن محمّد بن يوسف الأندلسي؛ وقد صرّح في آخر طرّة الجزء الثّاني من الكتاب أنّه نسخه

بالقيروان من نسخة المؤلّف؛ وفي طرّة الجزء الثّالث من الكتاب تصريحٌ بسماعه من المؤلّف.

وقد ذُيِّلَ السّماع بعبارة: «لمحمّد بن عتّاب نفعه الله به آمين»؛ والظّاهر أنّ العبارة للتّملّك لا للسّماع؛ لأنّه قد سبق في طرّة الجزء الثّاني كتابة عبارة: «لمحمّد بن عتّاب» مفردةً في الهامش؛ رغم أنّ تاريخ وفاته -(وهو 462هـ)- لا ينفي ذلك.

وعلى الكتاب سماعات متعدّدة؛ ستجدها -إن شاء الله- في ديباجة القسم الدّراسيّ من «كتاب الذّبّ عن مذاهب مالك».

وقد أُرّخ نسخ الكتاب في: شعبان من سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة (371هـ).

عدد أوراق الرّسائل: 5 ورقات.

مقاسها: 18,3 × 12سم.

مسطرتها: 21.

خطّها: مغربيّ معتاد قديم.

وبها عدّة خروم وطمس في مواضع تجد تحديدها في هوامش الإبرازات من هذه النّسخة.

أمّا رسالة ابن مجاهد وجوابها لابن أبي زيد -عليهما رحمة الله-؛ فقد نقل القاضي عياض[13] مقتطفات منهما كما سلف ذكرُ ذلك؛ ويبلغ مقدار ما نقله منهما كلّه نحو تسعة أسطر؛ ورغم قلّته فقد اتُّخذ بمثابة نسخة ثانية من هاتين الرّسالتين؛ وقد أُثبتت الفروق بين النّصّين في الإبرازات أيضاً.

والله تعالى وليُّ التّوفيق أوّلاً وآخراً؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

* * *

الرسالة الأولى

رسالة الشّيخ محمّد بن أحمد بن مجاهد الطّائيّ البصريّ إلى ابن أبي زيد

للشّيخ الفاضل أبي محمّد عبد الله بن أبي زيد الفقيه المالكيّ القيروانيّ -أطال الله بقاءه وأدام [عزّه][14] وتأييده وسعادته وكفايته ونعمته وحراسته وتوفيقه-؛ من محمّد بن أحمد بن مجاهد الطّائيّ البصريّ[15]؛ يوصل القيروان حضرة الشّيخ الفاضل الفقيه [ا]بنَ[16] أبي زيد -أدام الله عزّه:-

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد

1- أطال اللهُ بقاءَ[17] الشّيخ الفاضل، وأدامَ عزَّهُ وتأييدَهُ وسعادتَهُ وكفايتَهُ وحراستَهُ ومعونتَهُ وتوفيقَهُ وتسديدَهُ، وجمع لنا وله خيرَ الدّنيا والآخرة -برحمته- عن سلامةٍ وعافيةٍ أحمدُ الله عليها؛ وأسألُهُ أن يُجْزِلَ حظّه منها. وصلّى الله على سيّدنا محمّد النّبيّ وآله وسلّم تسليماً.

2- وما يتّصلُ بِنَا من أخبارِ الشّيخ الفاضل؛ وما وَهَبَهُ الله من الفضائل؛ وخَصَّهُ به من شَرَفِ المنازل-: قد أَبْهَجَنَا، وزاد في مُنَّتِنَا، وقَوِيَتْ به أنفسنا؛ فكثرت رغبتنا إلى الله تعالى في الدّعاء له. ومسألتنا حسنُ الدّفاع عنه؛ لما هو عليه -أيّده الله- من الإقبال على العلم والاهتمام به والتّوفير على أهله؛ حتى قد شرحَ من فنون العلم ما كان مُشْكِلاً، وفتحَ من عيونه ما كان مُطْبَقاً، وأَنْهَجَ من سبيله ما كان وَعْراً، وجمعَ من شواذّه ما كان متفرّقاً-: فأحسنَ الله جزاءه، وأطال بقاءه.

3- ولقد[18] وقع إلينا من تصنيفه -أيّده الله- قطعة[19] من المختصر؛ وجدناه -أيّده الله[20]- قد أحسن[21] في نظمه، وأَلْطَفَ في جمع معانيه، وكشفَ عمّا[22]

كانت النّفوسُ تَتُوقُ إليه، وكفى مَؤُونَةَ الرّحلةِ وطلبِ المصنّفات؛ بالكلامِ السّهلِ والمعاني البيّنة؛ التي تدلُّ على حُسْنِ العنايةِ، وكثرةِ المعرفة، والحرصِ على منافعِ الرّاغبين في العلم والمتعلّقين به-: فأحسن الله -أيّها الشّيخ!- جزاءك، وأجزلَ ثوابك، وأمتعَ بدوام سلامتك.

4- ثمّ بَلَغَنَا أنّه -أيّده الله- قد صنّفَ كتاباً كبيراً؛ جمع فيه مذهبَ الشّيخ الإمام مالك -رضوان الله عليه ورحمته-؛ واختلافَ الرّواياتِ واختلافَ أصحابه -رضي الله عنهم؛ فَدَلَّنَا ما شَهِدْنَا من هذه القطعة من المختصر على عِظَمِ[23] قدر هذا المبسوط؛ واشتمالِهِ على المحاسن، وجمعِهِ لكلّ متفرّقٍ من المذهب،/ وشرحِ كلِّ غَلِقٍ فيه:- فَتَاقَتِ النّفوسُ إليه، وانصرفت الهممُ نحوه. فلولاَ طولُ المسافة، والعوارضُ التي تقطع كثيراً من أهلِ العلمِ عمّا يُؤْثِرُونَهُ من المبالغة فيه[24]، والقصدِ إلى الشّيخ المتفرّد في هذا -أيّده الله-؛ لَمَا بَعُدَ طريقٌ يُوصِلُ إليه -أيّده الله-، ولَخَفَّ كلُّ ثقيلٍ يؤدّي إلى فوائده، ويُنَالُ به العلمُ الذي لا يوجد إلاّ عنده!. ق/1-أ

5- وما يتّصل بنا من فضلِ الشّيخِ -أيّده الله- ورغبتِهِ في الثّواب؛ قد نشّطني إلى تعريفه[25] -أيّده الله- ما بِنَا من الحاجة إلى هذين الكتابين؛ وبِتَطَلُّعِي وبِتَطَلُّعِ[26] مَنْ قِبَلِي [من الطّالبين لهما][27]. والشّيخ الفاضلُ[28] -أطال الله بقاءه- يتفضّلُ في ذلك بما هو أهله، ويَمُنُّ بذلك عليَّ[29]؛ فإنّي إليه وجماعةً من قِبَلِي من إخوانه والرّاغبين في مذهب الشّيخِ الإمامِ -رضوان الله عليه[30]- متطلّعين[31]؛ [فإنْ رَأَى الشّيخُ -أيّده الله- أن يتفضّلَ بإنْفَاذِهِمَا بعد عَرْضِهِمَا بحضرته، وإجازتهما لي ولغيري من أصحابنا ممّن آثرَ ذلك وأحبّه][32]، ويتفضّلَ بمكاتبتي بأخباره وأحواله، وما يَعْرِضُ قِبَلَنَا من مهمّاته وحوائجه؛ وما يَعْرِضُ لأصحابه -حفظهم الله- بالعراق؛ وليسدي[33] بذلك -أيّده الله-؛ وعلى من بحضرته من إخوانه وأهلِ العلمِ السّلام.

6- وأنا أسأل الشّيخ -أيّده الله- أن يَشْرَكَنِي في دعائه؛ فما أُغْفِلُ ذلك له:- أجابَنَا اللهُ وإيّاه، وفتح لنا وله برحمته إنّه قريب مجيب؛ وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل، وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآلِهِ وسلّم تسليما.

7- وكتبتُ هذا الكتاب في السّبت؛ لتسعٍ خَلَوْنَ من ذي القعدة، سنة ثمان وستّين وثلاث مائة؛ وجعلتُهُ على نسختين استظهاراً في البلاغ، وأرجو أن يَبْلُغَا -إن شاء الله-، والحمد لله أوّلاً وآخراً.

* * *

جواب الشّيخ

أبي محمّد عبد الله بن أبي زيد القيروانيّ

وهذا جواب أبي محمّد بن أبي زيدٍ إلى محمّد بن أحمد بن مجاهد البصريّ:-

بسم الله الرّحمن الرّحيم

8- أدام الله للشّيخ الجليل البقاءَ في نِعَمٍ دَارَّة، وعينٍ قارَّة، وأحوالٍ سارَّة؛ مَكْلُوءاً بحراسته، محفوظاً برعايته،/ مُيَسَّراً إلى مَحَابِّهِ وطاعتِهِ وعِصْمَتِهِ من الزّيغ والفتنة، ووفَّرَ حظَّهُ من الصّفح والرّحمة، وأيّده بالتّوفيقِ في البيانِ عن دينه وإظهارِ حجّته ونشرِ حكمته، وحصّنه -فيما يقولُ ويعملُ- بعصمته، وجعله الله من[34] المتّقين، ومَسَّكَهُ بصالح سلفه المتقدّمين. ق/1- ب

9- كتبتُ أحمدُ اللهَ إليك على ما بِنَا من ظاهرِ نعمةِ الله وباطنها في الدّين والدّنيا:- وَهَبَنَا اللهُ وإيّاك من شُكره ما يرضاهُ عليها شُكراً، ويكون لنا عنده ذُخْراً؛

ولا حولَ لنا ولا قوّةَ في ذلك وفي غيره إلاّ به، وصلّى الله على سيّدنا محمّد نبيّ الرّحمة؛ وعلى آله وسلّم.

10- وَرَدَني كتابُ الشّيخ -أَجَلَّ اللهُ قَدْرَهُ ورفعَ في الدّارَيْنِ خطره- بما أَبْهَجَني من سلامته -أدامها الله له[35] ووَاصَلَهَا عنده-، وبما عَظُمَتْ به يَدُ الشّيخِ عندي من ابتدائه بالمكاتبة وما بَسَطَ من المواصلة، وما دَلَّ عن جميلِ القَصْدِ والطّويّة؛ والنّيّةِ الخالصةِ المرضيّة؛ نَفَعَهُ الله بذلك ونَفَعَ به، وجَزَاهُ أفضلَ جزاء المتواصلين له يومَ تَقَاطُعِ المتحابِّينَ لغيره. والقلوبُ -أيّد اللهُ الشّيخَ- أجنادٌ مُتَوَاصِلَة، وجوارحُ مُتَعَارِفَة، وعلى هذا الدّينِ مُؤتلفة -وإنْ نَأَتِ الدّيار-؛ وهو يجمع من الأُلْفَةِ ويُوجِبُ من الحُرْمَةِ؛ ما لا يُوجِبُهُ قريبُ النّسب أو وشائجُ الرّحم-: وَصَلَكَ اللهُ بِبِرِّهِ، وحماكَ من مساخطه.

11- وعندنا من أخبار الشّيخ الطّيّبة ما[36] تَعُمُّ مسرّته؛ من بصيرته[37] في هذا المذهب، وذَبِّهِ عنه، ومُحَامَاتِهِ عليه -حماهُ الله عن كلّ مكروهٍ أوّلاً وأخيراً برحمته[38]-.

12- وذَكَرَ الشّيخُ -أَطَابَ الله أخباره- ما وقع إليه من المختصر الذي عَمِلْنَاهُ[39]، وسهّلنا فيه السّبيلَ، وقرّبْنَا فيه المعنى بمبلغِ الطّاقة؛ ونرجو أن يُسَلِّمَنَا اللهُ وإيّاكَ في كلّ قول وعمل.

13- وذَكَرَ الشّيخُ -صَانَهُ الله- ما أَعْجَبَهُ من ذلك واسْتَحْسَنَ منه، ومن بَيَانِهِ وتقريرِ المعنى فيه:- فقد أَنِسْتُ إلى قولِ الشّيخِ -أيّده الله-؛ ونرجو أن يجعله اللهُ خالصاً لوجهه،/ وأن يَرْفَعَنَا من حَالِ التّكلُّفِ إلى حالِ النّصيحة له ولرسوله ولعباده؛ وهي الدّينُ الذي هو السّببُ المبلّغُ إلى رحمته. ق/2- أ

14- ورَغِبَ الشّيخُ -رعاه الله- في إيصَالِ هذا الكتابِ إليه كاملاً؛ لينتفعَ به الصّادرُ والواردُ، وليُبَثَّ في البلادِ، وينفعه الله به وينفعنا-: فجزى الله الشّيخَ عنّا وعن جميع المسلمين جزاء المتناصحين له وفيه.

15- وكنتُ على أن أُجِيدَ نَسْخَ نُسخةٍ؛ وأجتهدَ في مقابلتها، وأبعثَها-: فلم يتّسع لي الوقتُ إلى ما أردتُ من ذلك؛ وذكرتُ أنّ شابَّيْنِ -ممّن يقربُ منّا- توجّها إلى الشّيخ من مكّة لِلُقْيَاهُ ولُقْيَا أبي بكرٍ -الشّيخِ- الأبهريِّ[40] -رعاه الله-؛ فذكرتُ أنّهما حَمَلاَ معهما هذا المختصرَ مصحّحاً مقابَلاً؛ مع كلّ واحدٍ منهما نسخة:- وهما شَابَّانِ ممّن عُنِيَ وفَهِمَ؛ وهما محمّد بن خلدون، وإسماعيل بن إسحاق -يُعرفُ بابن عَزْرَةَ[41]-؛ فإن انتسخَ من نسخة أحدهما-: فهو صحيح؛ ومع ذلك فأنا على ما أردتُ[42] من تجويد نسخةٍ وأَبْعَثَهَا إلى الشّيخ -أيّده الله-.

16- وأمّا الكتابُ الكبيرُ المبسوطُ الذي ذكره الشّيخُ -حفظه الله-؛ الذي جمعنا فيه اختلافَ أقاويلِ الشّيخِ الإمامِ أبي عبد اللهِ مالكِ بنِ أنسٍ -رحمة الله عليه-؛ واختلافَ أصحابه -رحمهم الله- والذين من بعدهم من المالكيّين إلى عصرنا هذا-: قد جمعناه من الدّواوين الكبار التي فيها ما ابتغينا من ذلك؛ فيه مجتمع ومفترق. وجمعناه بالاجتهاد لتعظم الرّغبةُ وتكثرَ الفائدة.

17- فهذا الكتابُ -أيّد الله الشّيخ- إنّا فيه نَدْأَبُ! وقد تَخَلَّصَ من الكتب التي نُسخ فيها المُلْحَقُ والمستدرك؛ وبقي أن يُنْقَلَ من هذه النّسخةِ مُهَذَّباً لا إلحاقَ فيه ولا تقديمَ ولا تأخير. وقد تَهَذَّبَ من هذه الصّفة نحوُ الثّلاثين جزءاً؛ ولم يُقَابَلْ بعدُ:- لشُغلي بتمام تخلُّصها من النّسخة العويصة؛ وكتبتُ هذا الكتابَ وما قُوبل منها؛ إلاّ كتابَ الطّهارة والجُزءَ الأوّلَ من الصّلاة، وقد بعثتُ بهما إلى الشّيخ مُقَابَلَيْنِ؛ ليرى أوّلَ الكتابِ وكيف يندرج.

18- وأنا -إن شاء الله وبه أستعين- إذا كَمَلَ الكتابُ على ما ينبغي؛/ عملتُ على أن يَصِلَ إليه منه نسخةٌ -إن شاء الله-. والكتابُ المبسوطُ -أيّد الله الشّيخ- أقلُّهُ -إذا تمّ- نحوُ الخمسين جُزءاً إلى خمسٍ وخمسين-: المختصرُ من نحو ثلاثمائة؛ مع ما ضُمَّ إليه من الأطراف والفوائد من سائرِ ما يُسْتَنْدَرُ من الكتب؛ ولقّبناه: «كتابَ النّوادرِ والزّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات»[43]. ق/2- ب

19- وأرجو[44] أن يعين الله على مبلغ الأمل منه، وينفعَ به المسلمين، ويُعِينَنَا على ذلك بالتّأييد في الإصابة لما يرضاه من عباده من الاجتهاد وحُسن النّيّة برحمته.

20- والسّلام على الشّيخ ورحمة الله وبركاته؛ وعلى من بحضرة الشّيخ من إخوانه وأوليائه، وعلى خاصّة وعامّة الطّالبين عنده -باركَ الله فيهم، ونمّاهم، وكثّرهم- . ومن كلّ مَنْ قِبَلَنَا مِنْ إخواننا ومن بحضرتنا وخاصّتنا ومن يَلُوذُ بِنَا على الشّيخِ السّلامُ ورحمة الله وبركاته -من جميعهم-؛ وصلّى الله على محمّدٍ -نبيِّهِ- وعلى آله وسلّم. وعلى الشّيخ أبي بكرٍ محمّد بن عبد الله بن صالح الأبهريّ.

21- وما ذَكَرَ الشّيخُ -أيّده الله- من إجازة الكتابين؛ فَهُمَا له إجازةً؛ ولكلّ من رغبَ في حمله عنّا؛ فذلك لهم إذا وصلَ إليهم مصحّحاً -إن شاء الله-.

22- وما ذَكَرَ الشّيخُ من الدّعاء؛ فهذا واجبٌ له؛ وكذلك نرغبُ إليه فيما رَغِبَ فيه -أجابَ الله لنا وله صالحَ الدّعاء.

23- وكتبتُ هذا الكتابَ في غُرّة شعبان من سنة تسع وستّين وثلاث مائة.

* * *

نصّ الرّسالة الثّانية

أرسلها إلى أحد طلاّب العلم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

24- حفظكَ اللهُ في ظَعْنِكَ ومُقَامك؛ حفظاً تَصْلُحُ به أحوالُك، وتُزَكَّى به أعمالُك، وبَلَّغَكَ من[45] الخيرِ صالحَ آمَالِك.

25- علمتُ ما تَؤُمُّهُ في مخرجك؛ من حجِّ بيتِ الله -تبارك اسمه-، وزيارةِ قبرِ نبيّه -عليه السّلام-، والفائدةِ من علمِ الدّيانةِ؛ من الكُتُبِ من الحديثِ والفقهِ ما ترجو[46] أن يعود عليك نفعُهُ أوّلاً[47] وأخيراً.

26- قيّضَ الله لكَ النُّجْحَ والسّعادةَ والرّشادَ والتّوفيقَ فيما تَؤُمُّهُ وتُؤَمِّلُهُ وتقوله وتعمله؛ فاستعنْ بتقوى الله ومراقبته؛ فإنّها حِصْنٌ منيعٌ من مَكَارِهِ الدَّارَيْن، وعَوْنٌ مُبلِّغٌ إلى كلِّ صالحةٍ من خيرِ الدّنيا والآخرة، ورُضْ نفسَكَ على حسن الخُلُقِ والتّخلُّقِ بمكارمِ الأخلاق؛ فإنّ ذلك يُحَبِّبُكَ إلى الرّفيقِ والصّاحب، ويرفعك عمّا[48] يَسْفُلُ بالنّاسِ ويضعُ من أقدارهم.

27- وعليكَ بالأخذِ بالحزمِ فيما أنتَ بِسَبِيلِهِ من سَفَرِك؛ ولا تتّكلْ فيه على الهُوَيْنَى والصّاحبِ المتَخَلِّف. واحْتَرِسْ من النّاسِ بسوءِ الظّنّ؛ في رفقٍ وسترٍ ورفعٍ للأذى. ولا تَغْفُلْ عن التّعَاهُدِ لتلاوةِ القرآن؛ فإنّه التّذكرةُ الكبرى؛ والحِصْنُ المنيعُ لمن اتّبعه في الآخرة والأولى.

28- ولـيكنْ لَجَؤُكَ[49] إلى الله فيما ترغبُ فيه؛ ومُعَوَّلُكَ عليه-: راغباً، وسائلاً، وراجياً، وخائفاً. واستعنْ به، والْجَأْ إليه على ما كان فيك.

29- وإذا أحسستَ من أحدٍ تقوىً وصحّةً؛ فاشْدُدْ به يديك. وجاملْ من لا تَرْضَى حالَهُ؛ مجاملةً لا تُشارِكُهُ/ بها في جُرْم، وتجتنب أهل الشّرّ والباطل -ما ق/4-أ استطعتَ- في رفق، ولا تُمَارِ سفيهاً، ولا تُرَاجِعْهُ، ولا تُهَازِلْهُ!.

30- وعليك بالرّفق ولِينِ الجانب؛ فربّما كان ذلك أَنْفَذَ وأبلغَ من العُنْفِ في بعضِ الأمور وبعضِ المواطن؛ والغريبُ أَوْلَى النّاسِ بذلك!.

31- وارغبْ في كلّ بلدٍ تَرِدُهُ في خُلْطَةِ خياره وأهلِ الدّيانةِ منه؛ واقْنَعْ بهم وإنْ قَلُّوا. وقد تُؤَدِّيكَ ضرورةٌ إلى أن تحتاجَ إلى ذي باطلٍ وظُلْمٍ-: فَدَارِهِ! واستعن بالله في حاجتك إليه.

32- ومهما رَغِبْتَ في علمٍ تَقْتَبِسُهُ وتطلبُهُ وتَرْوِيهِ وتستفيدُه:- فَمِنْ أَوْثَقِ من تَجِدُهُ؛ وأقربِهِمْ إلى التّمسّك بالسُّنّة، وحُسْنِ الحال.

33- وإذا قضى الله عنك فريضتَكَ؛ ورُمْتَ طلبَ العلمِ؛ فإنْ عُوفيتَ من دخولِ العراق-: فهو أسلمُ لك! وإن دخلتَهُ فاحذرْ -ثم احذرْ!- خُلْطَةَ أهلِ الجدلِ والكلام؛ وإن وجدتَ من صالحي رُوَاةِ الحديثِ وأهلِ الفقهِ-: فخالطهم دون غيرهم.

34- وإن كتبتَ الحديثَ؛ فعليكَ بِصَحِيحِهِ على ما يَدُلُّكَ أهلُه. وكتابُ البخاريِّ لكَ فيه كفاية[50]؛ وإن كتبتَ أو اشتريتَ مُصنّفاً في الحديثِ واختلافِ السّلف-: فَمُصَنَّفَ ابنِ أبي شيبةَ[51] -إن كان يوجدُ روايةً-؛ وبعده مُصنّفُ عبد الرّزّاق[52] -إن لم يكن ذلك-، وإن استغنيتَ عنه بالاقتصار على مذهبِ أهلِ المدينةِ-: اكتفيتَ بما لا تجدُ[53] منه عوضاً.

35- وإن كان لكَ رغبةٌ في الرّدِّ على المخالفين من أهلِ العراقِ والشّافعيِّ-: فكتابَ ابنِ الجَهْمِ[54] -إن وجدته-؛/ وإلاّ اكتفيتَ بكتابِ الأبهريِّ[55] -إن ق/4-ب كسبته-، وكتابَ الأحكامِ لإسماعيل القاضي[56]؛ وإلاّ اكتفيتَ باختصارها لبكرِ بنِ

العلاء[57]، والكتابَ الحاوي لأبي الفرجِ[58] –إن كسبته–؛ ففيه فوائد! وإن استغنيتَ عنه لقلّةِ لَهَجِكَ بالحجّةِ–: فأنت عنه غنيٌّ بمختصرِ [ا]بنِ[59] عبدِ الحَكَم[60]، أو كتابِ الأبهريّ[61]، وأحسنُ ما كسبتَ في الفقهِ للمالكيّين كتابُ [ا]بنِ المَوّاز[62].

36- وإن دخلتَ العراقَ؛ فاكتُبْ في مسائلِ الخلافِ ما تجدُ لأهلِ الوقتِ من الحجّةِ والاستدلالات.

37- وإن رغبتَ في شيءٍ من التّفاسيرِ؛ فتفسيرٌ لإسماعيلَ القاضي[63] –إن كان يوجد–. وأمّا تفسيرُ محمّدِ بن جريرٍ[64]–: فبلغني أنّه حسنٌ؛ ولا أدري محلَّ الرّجلِ عند أهلِ بلده في التّمسّك؛ وبعضُ النّاسِ يتّهمه:– وأنا لا أُحَقِّقُ عليه[65].

38- ولإسماعيلَ كتابُ الشّواهدِ[66]؛ فلو وُجِدَ لكان حسناً.

39- والمنهومُ في الكُتُبِ لا يَشْبَعُ! وأسألُ اللهَ أن يحملكَ[67] على أجملِ الطُّرقِ وأَسْلَمِهَا عاقبةً وعاجلةً. وأقلُّ مِنْ هذا فيه مَقْنَعٌ لمن وفّقه الله!.

40- واستعنْ بالله واسْتَخِرْهُ، والجَأْ في كُلِّ أمرٍ إليه، وارغبْ إليه في السّلامةِ من مساخطه؛ والعملِ بِمَحَابِّه، والشُّغُلِ بأرضَى الأعمالِ عنده. واللهُ وليُّكَ وناصرُكَ وكافيكَ وراعيكَ؛ بفضله ودفاعه ورفقه وكفايته.

41- ولنا عليكَ أن تذكُرَنَا في صالحِ المشاهدِ؛ وعند تلكَ المواطنِ الحميدة؛ عند النّيّاتِ الخالصة؛ وأسألُ اللهَ لكَ القبول والتّوفيق برحمته، وصلّى الله على محمّدٍ نبيّه[68] وسلّم تسليما./ ق/5- أ

فهرست المراجع

1-: وأدب الكاتب لابن قتيبة الدّينوري؛ تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط. مطبعة السّعادة بمصر (1963م).

2-: الانتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء: لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ، ط. مكتبة القدسيّ بمصر (1350هـ).

3-: تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن عليّ لخطيب البغداديّ، ط. مطبعة الخانجي بالقاهرة (1349هـ).

4-: تاريخ التّراث العربي: لفؤاد سزكين؛ ترجمه: محمود فهمي حجازي وفهمي أبو الفضل، ط. الهيئة المصريّة للكتاب بالقاهرة (1977، 1978م).

5-: ترتيب المدارك لمعرفة أعيان مذهب مالك: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، ط. وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بالمغرب (1401هـ).

6-: الدّيباج المذْهَب في معرفة أعيان المذهب: لإبراهيم بن عليّ بن فرحون، ط. دار الكتب العلميّة ببيروت (د.ت).

7-: سير أعلام النّبلاء: لشمس الدّين الذّهبي، تحقيق: جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسّسة الرّسالة ببيروت (1413هـ).

8-: عنوان الأريب عمّا نشأ بالمملكة التّونسيّة من عالم أريب: لمحمّد النّيفر، ط. تونس (1373هـ).

9-: الفهرست: لأبي الفرج محمّد بن أبي يعقوب الورّاق المعروف بابن النّديم؛ تحقيق: رضا تجدّد، ط. جامعة طهران (1971م).

10-: المطالع النّصريّة للمطابع المصريّة في الأصول الخطّيّة: للشّيخ نصر الهوريني؛ تحقيق: الدكتور عبد الوهّاب محمود الكحلة، ط. مؤسّسة الرّسالة في بيروت (1422هـ).

11-: النّوادر والزّيادات: لأبي محمّد بن أبي زيد القيرواني؛ تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، ط. دار الغرب ببيروت (1999م).

الهوامش

1-: طبع بتحقيق الشّيخ د. محمد العلمي (بمركز الدّراسات والأبحاث وإحياء التّراث في المغرب سنة 1432هـ - 2011م).

2-: ينظر: ترتيب المدارك: (6/197-198).

3-: في الأصل: «المتقربي»

4-: طمس بالأصل في كلا الموضعين.

5-: مطموسة في الأصل؛ إلاّ أنّها ظاهرة من السّياق.

6-: مطموسة كذلك؛ إلاّ أنّها مفهومة من السّياق.

7-: أي جعله نبيّاً.

8-: في الأصل: «يدعوا».

9-: لعلّ عدم حكاية الآيات من تصرّف النّاسخ.

10-: كذا.

11-: طمس بالأصل.

12-: وله أشعار قليلة أخرى؛ يُراجع حولها: تاريخ التّراث العربي: (2/160)، وانظر بعضاً منها في: الدّيباج المذْهَب لابن فرحون: (1/427)، وعنوان الأريب للنّيفر: (1/34)، وترتيب المدارك للقاضي عياض: (3/322).

13- ترتيب المدارك: (6/197-198).

14-: مطموسة في الأصل؛ وقد نقل النّاسخ تقدمة الرّسالة من نصّ رسالة ابن مجاهد؛ لذا استُدركت منها.

15-: هو أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن يعقوب بن مجاهد الطّائيّ؛ بصريّ سكن بغداد؛ صاحَبَ أبا الحسن الأشعريّ وأخذ عنه وعن أبي زيد المروزيّ، وعنه أخذ أبو بكر الباقلاّني وأبو بكر بن عزرة وأبو القاسم المكّي، من تآليفه: كتاب تهدية المستبصر ومعونة المستنصر، وكتاب في أصول الفقه على مذهب مالك، توفي سنة (370هـ).

ترتيب المدارك لعياض: (6/196-199)، وسير أعلام النّبلاء للذّهبي: (16-305)، والدّيباج المذْهَب: (1/258).

16-: الألف ساقطة من الأصل.

17- لم تُرسم الهمزة المتطرّفة في سائر مواضعها من هذه الرّسائل؛ وقد روعي في إخراج نصّها - ههنا- إثباتها؛ دون تكرار الإشارة إلى ذلك في حواشي الإبرازات.

18- في نصّ ترتيب المدارك: (وقد).

19- في نصّ ترتيب المدارك: (قطع).

20- جملة الدّعاء ساقطة من نصّ ترتيب المدارك.

21- رُسمت فوق نون (أحسن) تاء مربوطة كبيرة؛ يظهر أنّها من سبق قلم النّاسخ.

22- في نصّ ترتيب المدارك: (ما) بدل (عمّا).

23-: شُكِلَت في الأصل هكذا: (عُظْمِ)، ويبدو أنّ ذلك من تصرّف النّاسخ؛ إذ لا يصحّ في هذا الموضع أن تكون (عظم) بضمّ العين وإسكان الظّاء؛ لأنّها في معنى (معظم الشّيء وأكثره)؛ بل الصّحيح أن تكون بكسر العين وفتح الظّاء؛ لإفادتها معنى كبر الشّيء وفخامته حسّاً أو معنى؛ وهو المناسب لسياقة العبارة.

24-: أي: الاستزادة منه.

25-: في نصّ ترتيب المدارك: (وتعريف) بدل: (وتعريفه)؛ وجملة الدّعاء ساقطة منها.

26-: في نصّ ترتيب المدارك: (وتطلعي وتطلع).

27- ما بين معقوفين ساقط من الأصل؛ واستدرك من ترتيب المدارك: (197/6).

28-: كلمة (الفاضل) ليست في نصّ ترتيب المدارك؛ وجملة الدّعاء فيه: (أيده الله) بدل (أطال الله بقاءه).

29-: في نصّ ترتيب المدارك: (ويمن علي بذلك) بدل ما هو مُثْبَت.

30-: في نصّ ترتيب المدارك: (رضي الله عنه).

31-: هكذا رُسمت في نسخة الأصل على النّصب؛ ولا تخريج لها إلاّ أن تكون حالاً من خبر «إنّ» المحذوف. وفي نص ترتيب المدارك: (يتطلّعون إليه)؛ وهو أقرب إلى لغة الرّسالة.

32-: ما بين معقوفين ساقط من الأصل؛ واستدرك من ترتيب المدارك: (197/6).

33-: كذا.

34-: في الأصل: (جعله من الله المتقين).

35-: بعدها في الأصل: (ولنا فيه) مشطوبة؛ ويظهر أنّها سبقُ قلمٍ عاد عليه النّاسخ بالشّطب.

36-: في الأصل: (مما)؛ وما أُثْبِتَ منقول من نصّ ترتيب المدارك.

37-: في نصّ ترتيب المدارك: (نصرته)؛ ولعلّها تصحّفت على النّاسخ لاقترانها بكلمة «الذب» التي تأتي بعدها؛ وهو تقديرٌ بعيدٌ؛ لأنّ بعدها في النّسختين: «في هذا المذهب» وهي أليق بعبارة الأصل منها بعبارة (التّرتيب).

38-: في نصّ ترتيب المدارك: (حماه الله عز وجل مكروهه برحمته).

39-: وهو مختصر المدوّنة.

40-: هو أبو بكر محمّد بن عبد الله بن محمّد الأبهري؛ أشهر فقهاء المالكيّة ببغداد في عصره، حدّثَ عن ابن أبي داود والباغندي وأبي بكر بن الجهم والبغويّ وغيرهم، وعنه أخذ جماعة من الكبار كأبي الحسن الدّارقطني والباقلاّني والأصيلي وغيرهم. من تآليفه: كتاب الرّدّ على المزني، وكتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة، وشرح مختصري ابن عبد الحكم؛ وعنه روى ابن أبي زيد مختصر ابن عبد الحكم إجازة كتب بها إليه، توفي سنة (375هـ) .

النّوادر والزّيادات لابن أبي زيد: (14/1)، وتاريخ بغداد للخطيب: (462/5، 463)، والانتقاء لابن عبد البرّ: (ص/53)، والدّيباج المذْهَب لابن فرحون: (255/1-258).

41-: ذكرهما القاضي عياض في ترتيب المدارك: (198/6) في ترجمة ابن مجاهد عند كلامه عن هذه المراسلة؛ إلاّ أنّ في أحد نسخ «التّرتيب»: محمّد بن خالد -بدل: محمّد بن خلدون-.

42-: ضَبْطُهَا بالضّمّ للفاعل المتكلّم أولى؛ لأنّه جرى على أن يخاطب ابنَ مجاهدٍ بضمير الغيبة وما يقتضي التعظيم والتّوقير.

43-: طبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة (1999م).

44-: في الأصل: (وأرجوا).

45-: رُسِمَ فوق «من» في الأصل لفظُ «في»؛ فكأنّها تردّد من النّاسخ-: ارتأى أن يخرج منه بإثبات الأمرين.

46-: في الأصل: (ترجوا).

47-: في الأصل: «أويلا».

48-: في الأصل: «عن ما».

49-: رُسِمَتْ في الأصل هكذا: «لجاك»؛ بناءً على مذهب من يُبقي الهمزة المتطرّفة تقديراً على الألف مطلقاً؛ مصيراً إلى أنّ اللّفظ إذا انفرد وأُريدَ الوقوف عليه؛ تُبدلُ الهمزة أَلِفاً؛ وأصحّ منه مذهب من يعتبر حركة الهمزة نفسها لتوسّطها العارض؛ والغريب أنّ هذا هو مذهب المتقدّمين الذين نُسخ هذا الكتاب في عهدهم.

ينظر: المطالع النّصريّة للشّيخ نصر الهوريني: (ص/111-112)، وأدب الكاتب لابن قتيبة: (ص/210).

50-: يعني كتاب «الصّحيح».

51-: طبع بمكتبة الرّشد في الرّياض سنة (1409هـ).

52-: طبع بالمكتب الإسلامي في بيروت (1403هـ).

53-: في الأصل: «يجد»؛ ولعلّها تصحيف من النّاسخ.

54-: ظاهر كلامه أنّه يشير إلى كتاب «الحجّة لمذهب مالك»؛ ولابن الجهم كتاب آخر هو: «كتاب مسائل الخلاف» احتجّ فيه كثيراً لمذهب مالك وردَّ على مخالفيه؛ وهو منهجه في تآليفه كما ذكر الخطيب في تاريخه.

وابن الجهم هو: أبو بكر محمّد بن أحمد بن محمّد بن الجهم، يعرف بابن الورّاق المروزي؛ من فقهاء المالكيّة الكبار ومحدّثيهم ببغداد، روى عن إبراهيم الحربي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وجعفر الفريابي وغيرهم، من تلاميذه: أبو بكر الأبهري وأبو إسحاقَ الدِّينَوَرِي، ومن تآليفه: بيان السّنّة، والرّدّ على محمّد بن الحسن، وغيرهما، توفي سنة: (329هـ) وقيل: (333هـ).

ترتيب المدارك لعياض: (5/19-20)، وتاريخ بغداد للخطيب: (1/287هـ)، والدّيباج المُذْهَب لابن فرحون: (1/243-244)، والفهرست لابن النّديم: (ص/253).

55-: لعلّه يقصد «كتابَ الرّدّ على المزنيّ».

56-: وهو «كتاب أحكام القرآن».

والقاضي هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد الجهضمي الأزدي؛ ولد سنة (200هـ) بالبصرة، وبها كانت نشأته، ثم استوطن بغداد، وسمع من عليّ بن المديني وإسماعيل بن أبي أويس وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي مصعب الزّهري، وروى عنه موسى بن هارون وعبد الله بن حنبل وأبو القاسم البغوي، وبه تفقّه أبو بكر بن الجهم وقاسم بن أصبغ الأندلسي والنّسائيّ

وغيرهم، وتفقّه به أكثر فقهاء المالكية ببغداد في عصره، من تآليفه: الرّدّ على الشّافعيّ في مسألة الخمس، وكتاب المبسوط في الفقه، وكتاب الأموال والمغازي، توفي سنة (282هـ).

ترتيب المدارك: (4/278-293)، والدّيباج المذْهَب: (1/93-95).

57-: واسمه: «كتاب الأحكام المختصر من كتاب إسماعيل بن إسحاق».

وابن العلاء هو: أبو الفضل بكر بن العلاء بن محمّد بن زياد بن الوليد القشيري؛ أمّه من ولد عمران بن حصين ؛ أصله من البصرة، وانتقل إلى مصر فأدرك فيها رياسة عظيمة، وهو من كبار فقهاء المالكيّة روايةً للحديث، أخذ عن إسماعيل بن إسحاق وكبار أصحابه، وحدّث عنه من لا يحصون كثرة من المصريّين والأندلسيّين والقرويّين وغيرهم، من تآليفه: كتاب الرّدّ على المزني، ومآخذ الأصول، توفي بمصر سنة (344هـ).

ترتيب المدارك: (5/270-272) والدّيباج المذْهَب: (1/100-101).

58-: هو أبو الفرج عمر بن محمّد بن عمرو اللّيثيّ البغداديّ؛ نشأ ببغداد، وأصله من البصرة؛ وكان فصيحاً لغويّاً فقيهاً متقدّماً، ولي قضاء طَرَسُوس وأنطاكية والمصّيصَة، وهو من أصحاب إسماعيل القاضي، روى عنه أبو بكر الأبهري وأبو عليّ بن السّكن وغيرهما، من تآليفه: اللّمع في أصول الفقه، وكتاب الحاوي المذكور، توفي سنة (330هـ) وقيل: (331هـ).

ترتيب المدارك: (5/22-23)، والدّيباج المذْهَب: (1/216)، والفهرست لابن النّديم: (ص/253).

59-: سقطت الهمزة في الأصل في هذا الموضع والذي يليه.

60-: وهو كتاب «المختصر الصّغير».

وابن عبد الحكم هو: أبو محمّد عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَنَ المصريّ؛ كان من المتحقّقين بمذهب مالك، وإليه أفضت الرّياسة بمصر، روى عن الإمام مالك؛ كما روى عن كبار أصحابه — كابن القاسم وابن وهب وأشهب- ما سمعوه منه، وصنّف كتاباً اختصر فيه تلك الأسمعة بألفاظ مقرّبة، ثم اختصر من ذلك كتابه المختصر الصّغير؛ وعليهما كان المعوّل في المدارسة عند مالكيّة بغداد؛ وكان صديقاً للشّافعيّ؛ وعليه نزل بمصر، توفي سنة (214هـ).

61- ترتيب المدارك: (2/523-528)، والانتقاء لابن عبد البرّ: (ص/52-53).

62-: المشهور «بكتاب الموّازية»؛ وهو أجلّ كتاب ألّفه قدماء المالكيّة، وأصحّه مسائل، وأبسطه كلاماً وأوعبه.

وابن الموّاز هو: أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن زياد بن الموّاز الإسكندراني؛ ولد سنة (180هـ)، تفقّه بابن الماجشون وابن عبد الحكم وغيرهما، وعنه روى ابن ميسّر وعليّ بن عبد الله بن أبي مطر وغيرهما، من تآليفه: كتاب الوقوف، توفي سنة (269هـ) وقيل: (281هـ).

ترتيب المدارك: (4/167-170)، والدّيباج المذْهَب: (1/232-234).

63-: واسمه: «كتاب معاني القرآن وإعرابه» أخذه من كتاب المعاني للقاسم بن سلاّم؛ وزاد فيه زيادات؛ وهو كتابٌ أقرب إلى صناعة أهل اللّغة منه إلى صناعة المفسّرين.

هذا؛ وفي النّفس أنّه يقصد: «كتاب أحكام القرآن» الذي سبق ذكره، ويكون المقصود بكتاب الأحكام الوارد في كلام ابن أبي زيد هو «كتاب المبسوط في الفقه»؛ ويتأيّد هذا التّقدير بعبارة القاضي عياض التي تفيد أنّ «كتاب معاني القرآن وإعرابه» صغير؛ فقد ذكر أنّه خمسة وعشرون جزءاً -والجزء ههنا بمصطلح الأقدمين-؛ أي لا يتجاوز المجلّدين في أكثر تقدير؛ أمّا «كتاب أحكام القرآن» فقد قال عنه ابن النّديم: «كبير!».

وانظر: ترتيب المدارك: (4/292)، والفهرست لابن النّديم: (ص/252).

64-: وهو المسمّى «جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن» مطبوع.

65-: انظر في ذلك: سير أعلام النّبلاء للذّهبي: (14/273).

66-: اسمه: «شواهد الموطّأ» ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك: (4/292) أنّه في عشرة مجلّدات، ونقل عن بعضهم أنّه في خمسمائة جزء -أي نحواً ممّا ذكر-.

67-: في الأصل: «يجملك»؛ ورغم أنّها قد تتخرّج على بعض المعاني الصّحيحة؛ إلاّ أنّ حملها على تصحيف النّاسخ أقرب؛ إذ سبق منه التّصحيف في أمثالها.

68-: غير ظاهرة بالأصل.